عناصر القوة الشاملة للجمهورية التركية

القوة البشرية (السكان)

صورة كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية وبطلها القومي

عدد سكان تركيا ٧٦ مليون نسمة حسب آخر إحصائيات ٢٠١٤، تمثل قوة العمل منهم نسبة ٦٥% (من عمر ٢٤ إلى ٥٤ عامًا)، وتمثل نسبة الأمية ١٠% تقريبًا من عدد السكان و٢٥٪ في سن التعليم الإلزامي (٥-١٨ سنة)، وتحاول الحكومة التركية تشجيع المواطنين على زيادة النسل والزواج، ووضعت برامج تتضمن حوافز مادية ومعنوية للأسر؛ لتشجيعها على زيادة النسل ودعم قوتها البشرية، فمثلًا تعمل النساء الحوامل ولمدة سنتين بعد الولادة نصف وقت العمل الرسمي، وتحصل على كامل الأجر، وتدعم الدولة الطفل الأول بدعم نقدي مباشر شهري لأسرته يقدر بما يعادل ٦٥٠ دولارًا تقريبًا، وعند إنجاب الطفل الثاني تحصل الأسرة على ١١٠٠ دولار، وللثالث ١٧٠٠ دولار، كما يحصل كل عروسين جديدين على مبلغ يقدر بما يساوي ١٥ ألف دولار؛ للمساهمة في تكاليف الزواج، ويمكن لكل زوجين الحصول على قرض بدون فوائد بما يعادل ٤٠ ألف دولار؛ لشراء منزل، مساهمة من الدولة لهم على إتمام إجراءات الزواج، كما أن الدولة تدعم التعليم ما قبل الجامعي حيث يكون إلزاميًّا ومجانيًّا

من سن ٥ سنوات حتى ١٨ سنة، التعليم الجامعي مجاني للمتفوقين، عن طريق نظام المنح الدراسية، ومدعم من الدولة لباقي المنتسبين. يبلغ عدد المنتسبين للجامعات التركية ما يزيد عن ثلاثة ملايين طالب، وتقدم الدولة برامج منح دراسية للتعليم خارج تركيا.

تحتل تركيا المرتبة الـ ١٨ على مستوى العالم في مجال التقدم العلمي والبحث والنشر في الدوريات العلمية وبراءات الاختراعات، ولتركيا ست جامعات ضمن أهم ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم، وتعد من أسرع دول العالم في مضاعفة مخصصات البحوث والدراسات العلمية حيث نشر الباحثون الأتراك أكثر من ٢٢ ألف ورقة علمية وبحث بالمراجع الدولية، بينما إنتاج العالم العربي كله بما فيه مصر لا يتعدى عشرة آلاف ورقة علمية وبحث نصفهم للملكة العربية السعودية (إحصاء ٢٠١١).

تخطط الحكومة التركية لتأهيل ٣٠٠ ألف عالم في مختلف المجالات العلمية بحلول عام ٢٠٢٣ ضمن برنامج قومي طموح، كان للعالم المصري الراحل الدكتور «أحمد زويل» فضل ودور بارز فيه، يتمتع المواطن التركي بقدر كبير من الحريات السياسية والدينية، فتركيا دولة ديموقراطية برلمانية علمانية حسب دستور ١٩٨٢[(١)]، والعبادة مسألة شخصية، رغم أن ٩٥% من سكان تركيا من المسلمين السنة، إلا أن الأقليات الدينية كالمسلمين الشيعة (العلويين)، واللادينيين، والمسيحيين، واليهود وغيرهم؛ يتمتعون بقدر واسع من الحريات في ممارسة شعائر دينهم وعاداتهم وتقاليدهم، كما أن للأقليات العرقية كالأكراد، والأرمن، والشركس؛ حريات واسعة فيما يخص الاعتراف بلغتهم وعاداتهم وتقاليدهم، ورغم أن الدولة تحاول أن تبدو ليبرالية متقدمة في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة إلا أن هناك جدلًا واسعًا بشأن انتهاكات حكومية منتظمة لحقوق الأكراد (٢٠% من عدد السكان) والصحفيين وبعض التمييز في حقوق المرأة.

عمومًا، تتمتع تركيا بقوة بشرية ضخمة ذات دخل مرتفع ومتعلمة تعليمًا مناسبًا، عدد كبير من الباحثين والعلماء يدعم باقي عناصر القوة الشاملة للدولة،

(١) في عام ٢٠١٧ تم تعديل الدستور، وتحولت البلاد إلى النظام الديموقراطي الرئاسي.

إلا أنه مازال على الدولة اتخاذ خطوات ضخمة نحو مجانية التعليم الجامعي، وتحسين كثافة الفصول بالتعليم ما قبل الجامعي وبخاصة في مناطق شرق تركيا، وزيادة عدد العلماء والباحثين الذي يبدو متواضعًا مقارنة بدول الأقاليم الأخرى كإسرائيل ودول في آسيا وأوروبا، كما أنه وعلى الدولة اتخاذ خطوات واسعة في ملف الحريات العامة للأكراد وحرية الصحافة.

القوة الاقتصادية

القوة الاقتصادية تلي القوة السياسية من حيث الأهمية في ترتيب عناصر القوة الشاملة للأمم، الاقتصاد هو من يمول باقي عناصر القوة للدولة، وهو من يضمن الإنفاق المناسب على كافة مؤسسات الدولة ويضمن تطورها وحيويتها، يقول السياسي، والزعيم الإنجليزي الشهير، «تشرشل»: عصب الحرب هو المال. كما أن التحليلات والدروس المستفادة من أحداث الحربين العالمية الأولى والثانية؛ تؤكد أن ألمانيا قد هُزمت اقتصاديًا خلال الحرب قبل أن تُهزم عسكريًا، فالاهتمام بالاقتصاد بكل مكوناته كان على رأس أولويات الحكم بتركيا خلال الخمسة عشر عامًا الماضية. يتركز معظم النشاط الصناعي التركي بالغرب، بينما يتركز النشاط الزراعي في الشرق، يقوم النشاط الزراعي بتوظيف ما نسبته حوالي ٤٠% من قوة العمل ويسهم بنسبة ١٢% من الناتج القومي الإجمالي، ويمثل القطاع الصناعي ما نسبته ٣٠% من الناتج القومي، ويوظف ٢٠% من قوة العمل، بينما يمثل قطاع الخدمات ٥٨% من الناتج القومي الإجمالي، ويقوم بتشغيل ٣٤% من قوة العمل، مع تنحية الحكم العسكري في نهاية تسعينات القرن الماضي وبداية القرن الحالي دخلت تركيا مرحلة سياسية واقتصادية جديدة، ورغم أنها لم تخلُ من الأزمات، إلا أنها تميزت بارتفاع معدلات النمو، ودعم للصادرات وحماية للمنتجين المحليين، وتشجيع الاستثمارات الخارجية، ومحاربة الفساد، وخفض معدلات البطالة، ومحاربة التضخم، هذا وتصنف تركيا ضمن الاقتصاديات الديناميكية المتنوعة، وتمتاز بارتفاع نسبة الشباب داخل منظومة القوة البشرية حسب بيانات البنك الدولي ٢٠١٤، بلغ الناتج المحلي الإجمالي

حسب نظرية القيمة الحالية الاسمية حوالي ٨٠٠ مليار دولار، ونصيب الفرد من الناتج المحلي حوالي ١٠ آلاف دولار، بينما تبلغ نسبة البطالة حوالي ٧%، والتضخم ٩% تقريبًا، ونسبة الفقراء ١٦% (أصحاب البطاقات الخضراء حسب المسمى الرسمي التركي)، أيضًا يتدفق على تركيا ما قيمته ١٢ ونصف مليار دولار سنويًّا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتملك احتياطي نقدي من العملات الأجنبية يقدر بـ ١٢٧ مليار دولار، الاقتصاد التركي عمومًا متنوع، ويكفي للدلالة على قوة الاقتصاد التركي أن عدد الماركات التجارية التي يتم تسجيلها سنويا تبلغ ١٠٠ ألف علامة تجارية، بينما وفي حقبة التسعينات أثناء الحكم العسكري لم تتجاوز ١٠٠ علامة، كما ينتج الاقتصاد التركي ١.٢ مليون سيارة سنويًّا، وتحتل تركيا المركز الثالث في حجم صادرات المنسوجات على العالم ولا يسبقها إلا ألمانيا وفرنسا، كما تتميز تركيا بقاعدة صناعية قوية ذات جودة عالية في صناعة الأجهزة الكهربائية، وحسب آخر الإحصائيات فيوجد من كل ثلاثة أجهزة كهربائية بأوروبا جهاز صنع بتركيا، كما تتميز تركيا في قاعدتها الصناعية بمجال الكيماويات والجلود، أيضًا تتميز في المجال الزراعي، والصناعات الغذائية، والمشروبات، حيث يشكل القطن، والشاي، والتبغ، والزيتون، والفواكه، والحمضيات؛ أهم المزروعات، بالإضافة إلى القمح والشعير، حيث تحتل تركيا المركز السابع عالميًّا في إنتاج هذين المحصولين الاستراتيجيين، بينما هي الأولى عالميًّا في إنتاج البندق، ويعتبر الياميش من أهم الصادرات التركية، كما تتبنى الحكومة برنامجًا طموحًا؛ لزيادة الرقعة الزراعية، الأمر الذي وضع تركيا في المركز الثالث عالميًّا في مجال التشجير[1]، ومن أهم الثروات المعدنية في تركيا الفحم الحجرى والنباتي والحديد والرصاص والنحاس والكروم، حيث تعتبر تركيا الأولى عالميًّا في إنتاجه بالإضافة إلى الذهب والفضة، كما أن تركيا تحتل المركز الخامس عالميًّا في إنتاج وتصدير المرمر

(١) بحلول عام ٢٠٢٣ وضعت حكومة «الرئيس أردوغان» هدفًا أن يصل عدد الأشجار المزروعة ضمن برنامج التشجير الحكومي ٧ مليارات شجرة.

(الرخام والجرانيت)، أما في مجال صناعة الخدمات تحتل تركيا المرتبة السادسة عالميًّا في عدد السياح الوافدين (٤٢ مليون سائح) يُدرُّون دخلًا قدره ٣٦ مليار دولار سنويا، كما تعد السياحة العلاجية من أهم مصادر الدخل التركي حيث تملك تركيا في الجنوب والجنوب الشرقي أكثر من ٢٢ مركزًا عالميًّا لعلاج جميع الأمراض يستقبلون نصف مليون مريض أجنبي من جميع دول العالم سنويًّا، يدعم الاقتصاد التركي شبكة كهربائية متطورة من خطوط الإنتاج والنقل والتوزيع حيث تنتج تركيا ٦٩,٥ ألف ميجاوات سنويًّا كما تمتلك تركيا شبكة من الطرق الحديثة السريعة الدولية تقدر بـ ٦٦٠٠٠ كيلومتر، ولها شبكة سكك حديد تمتد لمسافة ١٢ ألف كيلومترًا تقريبًا منها ٢٠٠٠ كم للقطارات فائقة السرعة، علاوة على ٥٢ مطارًا منها ١٣ مطارًا دوليًّا، وتعد الخطوط الجوية التركية خامس شركة طيران عالميًّا تملك ٢٣٠ طائرة وتغطي أكثر من ٢٣٨ وجهة، وتتميز بانخفاض معدلات الحوادث وخدمة العملاء وانتظام العمل وحداثة الطائرات، وقد فازت الخطوط الجوية التركية بجائزة أفضل شركة طيران أوروبية عدة مرات، كما يوجد بتركيا ١٨ ميناء بحريًّا تخدم الاقتصاد التركي والعالمي، وأهم شركاء تركيا التجاريين روسيا وألمانيا والصين، ويعتبر الغاز الطبيعي والوقود النووي والمنتجات البترولية، والرمل وأحجار البناء والتمر والجلود الخام، والألومنيوم الخام أهم الواردات، والسيارات وقطع غيارها والمنسوجات والأجهزة الكهربائية والمواد الكهربائية والإلكترونيات والسجاد، والحاصلات الزراعية كالفاكهة والخضراوات والياميش أهم الصادرات. لتركيا خطة قومية طموحة للتطوير في مختلف عناصر القوة الشاملة تنتهي في ٢٠٢٣ الذكرى المائة لتأسيس الجمهورية التركية، وتستهدف كأحد أهدافها أن يكون الاقتصاد التركي ضمن أهم ١٠ اقتصادات وهي في الطريق لتحقيق هذا الإنجاز القومي المهم، عجز الموازنة ٢٠١٤ حوالي ٢% بعد أن كان سابقًا وقبل أردوغان يبلغ أكثر من ١٢% (عجز الموازنة في مصر مثلًا في عام ٢٠١٤ ١٥% وهو من أعلى معدلات عجز الموازنة بالعالم)، وهو بهذا من أقل الميزانيات عجزًا في أوروبا والعالم، يبلغ حجم الصادرات

التركية ١٥٧ مليار دولار ٢٠١٤ بينما الصادرات المصرية غير البترولية لا تتجاوز الـ ٢٠ مليار دولار يضاف لها تقريبًا ٧ مليارات دولار صادرات بترولية ومشتقاته، استطاع الرئيس التركي «أردوغان» من مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي التركي من ٢٦٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٧٢٠ مليار دولار عام ٢٠١٠، أي مضاعفة حجم الاقتصاد تقريبًا ٢.٧ مرة، بينما وخلال نفس الفترة استطاع الرئيس المصري السابق «حسنى مبارك» القفز باقتصاد بلاده عام ٢٠٠٠ من ٩٩ مليار دولار إلى ٢١٨ مليارًا عام ٢٠١٠، أي مضاعفة الاقتصاد المصري ٢.٢ مرة فقط، بينما حققت القيادة السعودية والملك «عبد الله» -رحمة الله عليه- تقريبًا نفس إنجازات أردوغان إلا أن تركيا تتميز عن مصر والسعودية في أن زيادة الناتج المحلي كان مقترنًا بتوزيع عادل للثروة وزيادة أعداد الطبقة المتوسطة وتحقيق نمو متوازن بكافة قطاعات الاقتصاد، وزيادة الإنفاق على برامج تحسين مستوى المنظومات التعليمية والصحية، وبرامج الضمان الاجتماعي، ومحاربة الفقر والأمية، بينما في مصر تحديدًا تركزة الثروة بيَدِ عدد من العائلات لا تتعدى ٤٠-٥٠ عائلة استأثرت بمعظم فرص الاستثمار والحصول على التمويلات اللازمة لمشروعاتهم بشروط ميسرة، كما استفادت من ثغرات قانونية في التهرب من الضرائب، واستفادت من تفشي الفساد بدوائر الجمارك؛ فكانت تتهرب من الجمارك والرسوم على الواردات، وفي غياب تخطيط جيد وواضح من الدولة كانت تنفق غالب عوائد النمو القومي على الجهات السيادية والأمنية والعسكرية كما كانت معظم الاستثمارات الأجنبية موجهة إلى قطاع البترول والغاز، والاستثمارات المحلية موجهة للصناعات منخفضة المحتوى التكنولوجي؛ وهو الأمر الذي انعكس على صادرات مصر التي تركزت في مواد خام أو منتجات صناعية تقليدية قليلة العوائد والربحية. (انظر الجدول رقم ٢).

جدول رقم ٢ - الناتج المحلي

جدول تطور الناتج المحلي الإجمالي الإسمي وعدد السكان لدول الإقليم الرئيسية

(مليار دولار أمريكي للناتج المحلي وبالمليون لعدد السكان)(*)

مسلسل	الوصف	١٩٨١		١٩٩٠		٢٠٠٠		٢٠١٠		٢٠١٤	
		عدد السكان	GDP	عدد السكان	GDP	عدد السكان	GDP	عدد السكان	GDP	عدد السكان	GDP
١	إسرائيل	٤	٢٣.١	٥	٥٢.٤	٦.٢	١٣٢.٣	٧.٦	٢٣٤.٣٢	٨.٢	٣٠٥.٤
٢	الإمارات	١.١	٤٩.٣	١.٨	٥٠.٧	٣	١٠٤	٨.٣	٢٦٦	٩	٣٩٩.٤
٣	الجزائر	٢٠	٤٤.٣٤	٢٦	٦٢	٣١.٢	٥٤.٧	٣٦	١٦١.٢	٣٩	٢١٣.٥
٤	السعودية	١٠.٥	١١٦.٧٨	١٦.٣	١٨٤.٢	٢١.٤	١٨٨.٤	٢٨	٥٢٦.٨	٣١	٧٥٣.٤
٥	تركيا	٤٥	٧١	٥٤	١٥٠.٦٧	٦٣.٢٥	٢٦٦.٥	٧٢.٣	٧٣١	٧٦	٧٩٨.٤
٦	إيران	٤٠.٢	١٠٠.٤٩	٥٦.١٦	١٢٤.٦٨	٦٦	١٠٩.٥٩	٧٤.٢٥	٤٦٧.٧	٧٨.١٤	٤٢٥.٣
٧	مصر	٤٤.٥	٢٣.٧	٥٦.٤	٤٣.١	٦٨.٣٣	٩٩	٨٢	٢١٨.٩	٨٩.٥	٣٠١.٥
الإجمالي		١٦٥.٣	٤٢٨.٧١	٢١٥.٦٦	٦٦٧.٧٥	٢٥٩.٣٨	٩٥٤.٤٩	٣٠٨.٤٥	٢٦٠٥.٩٢	٣٠٠.٨٤	٣١٩٦.٩

تم استخدام مؤشرات ٢٠١٤ لكمالها في جميع المؤشرات ولم تحدث تغيُّرات جوهرية في تلك المؤشرات عن تلك التي بدأت تظهر عن العام ٢٠١٥

(*) بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

رغم النجاح الاقتصادي الواضح لتركيا ومراكزها العالمية المتقدمة -حيث يحتل الاقتصاد التركي المركز الـ ١٦ عالميًّا من حيث الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى البيانات التي ذكرناها سابقًا- إلا أن الاقتصاد التركي يبقى عُرضة للهزات الاقتصادية العنيفة؛ نتيجة ارتفاع حجم الدين التركي العام الذي يقدر بـ ٥٨٨ مليار دولار منها ٢٠٨ مليار ديون داخلية و٣٨٠ مليار دولار خارجية، كما أن معدلات الادخار المحلي تبقى متواضعة وتقدر بـ ١٥%، الأمر الذي يضع الاقتصاد التركي بكامله عرضة للتدهور في حال انخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية، أو انخفاض الاستثمارات المحلية، أو توقف مؤسسات الإقراض الدولية عن إقراض الحكومة لتمويل الواردات والحفاظ على معدلات مناسبة من النمو أو وذلك هو الأخطر ونتيجة أي اضطرابات سياسية أو أمنية أن يتم الضغط لسحب الاستثمارات الأجنبية التي دخلت تركيا في العشر سنوات الأخيرة، أو وقف تدفقها. ومازال على الحكومة التركية العمل على خفض معدلات الفقر ١٦%، وكبح التضخم ٨.٩%، وفي نفس الوقت الحفاظ على نسبة البطالة حول نسبتها الحالية ٦.٣% أو أقل. كما أن التوترات الأمنية وبخاصة الصراع الحالي بين الحكومة المركزية والأكراد تلقي بظلالها على استقرار الاقتصاد التركي على المدى البعيد، وهو واضح في التقييم السنوي للجدارة الائتمانية لتركيا حسب مؤسسة ستاندرد اند بوز المقدر بـ BB بلس، كما أن حرية الصحافة والقيم السائدة في مختلف الجهات الأمنية غير المؤيدة لحقوق الإنسان، وانتشار الفساد يعتبر من العوامل السلبية التي تؤثر على نمو الاقتصاد وجاذبيته، حيث تحتل تركيا المركز ٤٤ في التنافس العالمي، والمركز ٦٤ في مؤشر الفساد. كما لتركيا ترتيب متأخر في الدول التي تلتزم بحماية البيئة، ويتخذ الحكم الحالي توجهًا عمليًّا نحو ترجيح الاعتبارات السياسية والاقتصادية على الاعتبارات البيئية، ومازال على الحكومة التركية الالتفات إلى النتائج السلبية لسياساتها المائية، والتي تضمنت إقامة عشرات السدود دون اعتبار للآثار البيئية المدمرة

لتلك السدود، وسياساتها الزراعية التي تضمنت تحويل عشرات الآلاف من (هكتارات) الغابات إلى مزارع، وتحويل المحميات الطبيعية إلى مزارات سياحية تجذب ملايين السائحين، دون اعتبار للآثار السلبية على البيئة الطبيعية لمثل تلك الأعداد الضخمة من السائحين، وما يحدثونه من تدمير للسمات الطبيعية لتلك المحميات، كما يجب على الحكومة التركية تشجيع الطلب الداخلي لتلافي أية توترات خارجية قد تؤثر على صادراتها وتحد من معدلات النمو المخططة.

القوة الجيوستراتيجية (الجغرافيا)

تركيا دولة إقليمية كبرى بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فتركيا عضو مهم ورئيس في منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو)، وعضو بمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، وعضو بمجموعة العشرين. يحتل اقتصادها المركز السادس عشر على مستوى العالم، وعضو بمنظمة التعاون الاقتصادي الآسيوي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وعضو بالسوق الأوروبية المشتركة، وعضو بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التي تضم أهم الدول الغربية الكبرى التي تشترك في قيم الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان. تقع تركيا في مفترق الطريق بين آسيا وأوروبا، وتمثل أراضيها في آسيا ٩٧% من إجمالي مساحتها، وتتحكم في عدد من المضائق المهمة بالبحر الأسود وبحر إيجه، حيث يقع بأرضها مضائق البسفور والدردنيل وبحر مرمرة. بتلك المضائق تتحكم في التجارة البحرية لجميع الدول التي تطل على البحر الأسود وطرق مرورها من وإلى البحر المتوسط، على سبيل المثال يتعين على السفن التجارية والحربية الروسية أن تسير لمسافة ٣٢٠ كم داخل الممرات المائية التركية؛ لكي تستطيع المرور من البحر الأسود إلى البحر المتوسط، تحكم اتفاقية «مونترو» الموقعة سنة ١٩٣٦ حركة المرور بالمضائق التركية من البحر الأسود إلى البحر المتوسط والعكس، وللعلم تمر سفينة حربية روسية كل ست وثلاثين ساعة بالممرات المائية التركية، وأيضًا عشرون سفينة تجارية روسية يوميًّا، كما تستطيع الدول الغربية وبالتعاون مع تركيا تهديد أهم

المناطق الصناعية والموانئ التجارية والقواعد العسكرية في روسيا؛ من هذا يمكننا تصور الأهمية الاستراتيجية لتركيا بالنسبة لروسيا، وأيضًا بالنسبة لحلف شمال الأطلنطي والغرب وجميع الدول المطلة على البحر الأسود[١]. تبلغ مساحة تركيا ٧٨٣٥٦٢ كم مربعًا، وتأخذ الشكل المستطيلي بطول ١٦٠٠ كم وعرض ٨٠٠ كم تقريبًا، وهي بهذا تحتل ترتيب الـ ٣٧ عالميًّا من حيث المساحة، يحدها من الشمال البحر الأسود وجورجيا، ومن الشرق أرمينيا وإيران، أما الجنوب فسوريا والعراق والبحر المتوسط، ومن الغرب بحر إيجه واليونان وبلغاريا، تتميز المناطق الساحلية التركية المطلة على البحر المتوسط بمناخ حار جاف صيفًا وبارد ممطر شتاءً، أما المناطق التركية القريبة من سواحل البحر الأسود فتتميز بمناخ محيطي دافئ غزير المطر، أما باقي المناطق فهي خليط بين مناخ البحر المتوسط والأسود، ولا توجد موانع طبيعية تقسم تركيا، إلا أن أرض تركيا تعتبر أرضًا نشطة زلزاليًّا؛ حيث يقع في أراضيها فالق شرق وشمال الأناضول، كما أن تركيا عرضة للفياضانات المدمرة. تتكون تركيا من ٨١ محافظة تنقسم إلى ٩٢٣ مقاطعة وتقع عاصمتها الاقتصادية والثقافية اسطنبول (القسطنطينية سابقًا) بالجزء الأوروبي وعاصمتها السياسية أنقرة في جزئها الأسيوي.

(١) لاحظ أيضًا الأهمية الاستراتيجية لمصر للعالم أجمع، حيث تقع قناة السويس أهم ممر تجاري عالمي، ويمكن لموانيها ومطاراتها وكامل حدودها أن تكون منصة HUB ليس لها مثيل وغاية في الأهمية لخدمة التجارة العالمية ولوجستيكيات النقل البري والبحري والجوي وشبكات المعلومات. علينا أن نعلم أن فعلًا مصر أم الدنيا، وموقعها الاستثنائي في قلب اليابسة بالعالم يجعلها من أهم دول العالم من الناحية الجيوستراتيجية، وكما تمثل مصر قلب العالم فهي بوابته إلىٰ إفريقيا، أتعجب كيف لم تستغل حكوماتنا هذا الكنز الإلهي! فتشق الطرق البرية وتنشئ السكك الحديدية إلىٰ قلب إفريقيا التي يقارب عدد سكانها ١.٤ مليار نسمة وعدد دولها ٥٤ دولة وناتجها المحلي الإجمالي تقريبًا ٢٠٠٠ مليار دولار (البنك الدولي ٢٠١١).

صورة مفصلة لتركيا بأهم مدنها

للأهمية الجيوستراتيجية لتركيا مكانة خاصة في عقل المخطط العسكري الاستراتيجي الغربي، إلا أنه ومن وقت لآخر يحاول المخطط الغربي البحث عن بديل لتركيا ولقاعدة انجرليك المهمة لحلف شمال الأطلنطي «الناتو»، وهو ما برز حديثا في إقليم كردستان بشمال العراق حيث تصلح أربيل عاصمة الإقليم بموقعها الاستراتيجى أن تكون بديلًا ممتازًا لقاعدة «انجرليك» بتركيا، إلا أن هذا التوجه يخبو ويشتد حسب توجهات الحكم بتركيا وحسب قربه أو بعده عن قيم العلمانية للدولة وقربها أو بعدها عن الدوران حول فلك المصالح الأمريكية والغربية بالمنطقة والعالم، عمومًا، تركيا بموقها الجغرافي المهم ستظل دومًا في مخيلة صناع القرار السياسي والعسكري بالدول الكبرى، وتَحَكُّمها في ممرات المرور

بين البحر الأسود والبحر المتوسط يجعل إيجاد بديل لتركيا في منظومة حلف شمال الأطلنطي أمرًا صعبًا، ويكاد يكون مستحيلًا على الأقل في ظل التكنولوجيات الحالية وقواعد الحرب واستراتيجياتها المعمول بها في المدى القصير والمتوسط.

القوة العسكرية

القوات المسلحة التركية رابع أكبر قدرة عسكرية بحلف شمال الأطلنطي بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإنجلترا، وهي بذلك تتقدم على باقي دول الحلف الـ ٢٦ وأهمها: ألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا، وبلجيكا، وهولندا. يحتل الجيش التركي المركز الثامن على مستوى العالم ٢٠١٥، ويبلغ عدد منتسبيه النظاميين ٤١٠ آلاف ضابط وجندي، بينما يبلغ الاحتياط ٢٠٠ ألف فرد، ميزانية الدفاع تقارب الـ ١٨ مليار دولار سنويًّا ٢٠١٥، تمتلك تركيا قرابة ٤٠٠٠ دبابة، و٧٧٥٠ ناقلة جند، و١٠٠٠ طائرة بين مقاتلة واعتراضية ومتعددة المهام، و١١٥ سفينة حربية، و٨١١ بطارية دفاع جوي، و١٠٠٠ مدفع عيارات مختلفة. يحتل قادة الجيش مكانة متميزة بالمجتمع ولدى النخبة السياسية، حيث يضم مجلس الأمن القومي التركي خمسة أعضاء من المؤسسة العسكرية. قررت الحكومة التركية تبني برنامج طموح لتطوير القدرات العسكرية التركية حيث اعتمدت اعتبارًا من ٢٠١٢ برنامجًا لمدة ١١ سنة؛ لإنفاق مبلغ ١٦٠ مليار دولار (خلاف ميزانية القوات المسلحة السنوية) لتصميم وتصنيع المدرعات والطائرات وأنظمة الصواريخ وحاملات الطائرات والغواصات بالمصانع التركية منها ٤٥ مليار دولار للقوات الجوية، ولتوضيح مدى تقدم الصناعات العسكرية التركية يكفي أن نعلم أن تركيا شريك رئيس للولايات المتحدة الأمريكية في تصميم وإنتاج الطائرة إف ٣٥ المقاتلة من طراز الجيل الخامس من المقاتلات الشبح، وهي الطائرة المعروفة تسويقيًّا باسم «البرق» وهي تتساوى مع إسرائيل في حقوق التصنيع العسكري المشترك مع الولايات المتحدة لهذه الطائرة، (لاحظ عزيزى القارئ ان الولايات المتحدة رفضت طلبا لدولة الامارات العربية المتحدة لشراء تلك الطائرة

الغاية في التطور والتقدم)[١] كما أن تركيا من البلاد القلائل التي تمتلك تكنولوجيا التزود بالوقود لمختلف طائراتها، كما أن الطائرة الأمريكية الشهيرة «إف ١٦ فالكون» تصنع بالكامل داخل المصانع التركية، وتخطط تركيا لإنتاج أول طائرة مقاتلة تركية ١٠٠% وذلك عام ٢٠٢٣ متزامنًا مع الاحتفالات القومية لمرور مائة عام على تأسيس الجمهورية. اليوم تصنع تركيا أكثر من ٦٠% من احتياجاتها العسكرية، وتصدر إلى جميع دول العالم معدات عسكرية تندرج تحت ما يمكن أن نسميه المعدات العسكرية ذات التكنولوجيا المتقدمة، ومن المتوقع أن تقترب تركيا من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأسلحة والمعدات العسكرية بحلول عام ٢٠٢٣، وهو العام الذي يوافق مرور مائة عام على قيام الجمهورية التركية، وفي نفس الوقت انتهاء معاهدة «لوزان» التي وقعتها تركيا مع قوات حلفاء الحرب العالمية الأولى، والتي بموجبها قدمت تركيا تنازلات اقتصادية جمة تخص رسوم المرور بمضيق البسفور الذي بموجب المعاهدة أصبح ممرًا دوليًّا؛ رغم أنه يقع داخل الأراضي التركية ولا يحق لتركيا تحصيل أية رسوم لعبور السفن داخل أراضيها.

أيضًا تمتلك تركيا جهازًا للمخابرات معروف اختصارًا بـ "MTI"، الذي شهد عملية ضخمة لإعادة الهيكلة والتنظيم (٢٠١٠-٢٠١٤) على يد الزعيم التركي «أردوجان» بالاشتراك مع رئيس الجهاز الحالي السيد «هاكان فيدان» انتهت بتعديل القوانين التي تحكم عمله، حيث أصبح يتمتع بصلاحيات واسعة وحماية من الملاحقات القضائية، وإشراف كامل على إداراته من البرلمان التركي، كما تمت إعادة هيكلته ليكون مشابهًا تقريبًا لنموذج وكالة الأمن القومي والاستخبارات الأمريكية الـ "CIA"، نطاق عمل جهاز الاستخبارات التركي يتضمن المناطق الرئيسية التالية بالإضافة إلى أوروبا، والأمريكتين، وآسيا، وأستراليا:-

- منطقة الشرق الأوسط: (العراق، سوريا، لبنان، إسرائيل، مصر، دول الخليج).

---

(١) تشترك شركة الصناعات الدفاعية التركية (أسليسان) في تصنيع نظام التهديف والمراقبة الإلكترونية وشركة الصناعات الجوية الفضائية (توساش) في تصنيع الجزء الأوسط من هيكل المقاتلة وهو أكثر الأجزاء تعقيدًا كما تصنع أبواب الذخيرة وبعض أنظمة تسليح الطائرة تعاقدت تركيا على شراء ١٢٠ طائرة من طراز F35A القادرة على الإقلاع والهبوط عموديًّا.

- منطقة الشرق الأدنى: (إيران، جمهوريات آسيا الوسطى، أرمينيا، أذربيجان).
- منطقة جنوب أوروبا: (جورجيا، بلغاريا، اليونان، قبرص).

تتقاطع مصالح تركيا مع مصالح دول إقليمية ودولية كبرى أخرى في المنطقة وتتحد في أحيان أخرى، وعلينا أن نعلم أن هناك تنسيقًا وتحالفًا أمنيًّا استراتيجيًّا رفيع المستوى بين كل من المخابرات التركية والموساد، «والسى أي أه»، والمخابرات الأردنية، بينما تتسم العلاقات الأمنية والعسكرية التركية بالتذبذب شدا وجذبًا مع كل من: روسيا، والصين، والهند، وحاليًا مصر.

يضع جهاز المخابرات التركي تأمين مصادر الطاقة (النفط والغاز) على رأس أولوياته، كما أن علاقته مع دول حلف «الناتو» تتحكم وبقوة في رسم أولويات ونطاقات عمله، وللشركات التركية نصيبًا معتبرًا من احتياطات النفط والغاز ببحر «قزوين» وشمال العراق وقطر، كما أن الجهاز يؤمن نفوذًا قويًّا للشركات التركية في التجارة مع تلك الدول، وتأتي مشكلة حماية الدولة التركية ضد دعوات الانفصال والاستقلال وبخاصة من قبل الأكراد على رأس قمة أولويات عمل الجهاز.

البرنامج الفضائي التركي

تمتلك تركيا أربعة أقمار تجسس، وخمسة أقمار اتصالات مدنية وعسكرية كالتالي:-

١- القمر جوكتورك -١ Goktürk -1 وهو إنتاج تركي - إيطالي مشترك للأغراض العسكرية، تصل درجة تميزه ٨٠ سم، وهو يعمل لحساب القوات الجوية التركية.

٢- القمر الصناعي جوكتورك -٢ Goktürk -2، وهو إنتاج الصناعات الحربية التركية بالكامل وتم إطلاقه من قاعدة جوية يابانية عام ٢٠١٢، ويغطي أوروبا والشرق الأوسط والقوقاز وهو على ارتفاع ٦٨٦كم.

٣- القمر الصناعي جوكتور -٣ Gokture -3، وهو إنتاج تركي - إيراني تعمل به مؤسسة البحوث العلمية الإيرانية وشركة أسلسان التركية للصناعات العسكرية.

٤- سلسلة أقمار الاتصالات من طراز تورك سات ١-٢-٣ Turksat، وتخطط تركيا لإنتاج وإطلاق ١٢ قمرًا من هذه العائلة؛ لتكون تركيا مركزًا مهمًّا للاتصالات وتبادل المعلومات من البلقان حتى إفريقيا.

٥- تتعاون تركيا حاليًّا مع اليابان لإنتاج قمرين صناعيين هما 4- A، 4- B.

٦- سيتم بنهاية العام ٢٠٢٠ إطلاق عدة إقمار من الجيل الجديد من القمر ترك سات (ترك سات ٥ و٦ A & B)، وهي أقمار مخصصة للمراقبة والتجسس، من تصميم وإنتاج معهد أبحاث تكنولوجيا الفضاء التركي.

من جميع ما سبق، علينا أن نعلم أن تركيا لديها قوة عسكرية واستخباراتية استثنائية، يدعمها تمويل مالي ضخم، وشبكة من الاتفاقات الأمنية والاستراتيجية مع دول غربية وإقليمية مهمة، وانتساب تركيا إلى حلف شمال الأطلنطي وحسب بنود تقاسم القدرات النووية لأعضاء الحلف فإن تركيا دولة نووية، وهذا أمر لا شك فيه. وتحت تصرف سلاح الجو التركي أربعون قنبلة نووية من طراز B1.

ورغم قوة الجيش التركي إلا أنه يفتقر وبشدة إلى الأنظمة الصاروخية بكافة أنواعها[١]، كما أن الصناعة العسكرية التركية أمامها فترة من الوقت لتطوير قدراتها واستخدام التكنولوجيا المتطورة في منتجاتها؛ لتصل إلى نفس مستوى الصناعات العسكرية عالية التكنولوجيا بالدول الغربية. تتعاون تركيا مع دول العالم المتقدم لتحديث ترسانتها العسكرية وصناعتها الحربية، ولن تكون مفاجأة إذا علمنا أن تركيا تتعاون مع إيران في مجال تصنيع الأقمار الصناعية والرادارات المتقدمة[٢]، كما علينا أن نعلم أن تركيا تصنع الآن غواصتين نوويتين داخل ترساناتها البحرية.

التفوق العسكري القائم على الإحصاء لا يعطي تصورًا كاملًا عن القدرات العسكرية للدول؛ حيث تتداخل عوامل أخرى، مثل: الاستراتيجيات، والتدريب،

---

(١) لهذا حصلت تركيا بنهاية العام ٢٠١٦ على منظومة الدفاع الجوي طويلة المدى إس ٤٠٠ من روسيا، وتتفاوض لشراء المنظومة الأحدث بالعالم اس -٥٠٠.

(٢) في ٢٤ يوليو ٢٠١٦ صرح «أردوغان» لوكالة الأناضول أن بلاده أصبح لديها قاعدة صناعية حربية متقدمة، لا تحتاج فيها إلى مساعدة العالم الخارجي. وبلغ الاكتفاء الذاتي للسلاح نسبة ٦٠% عام ٢٠١٦ شاملًا المعدات الثقيلة والطائرات وأنظمة الاتصالات.

والروح المعنوية للقادة والجنود، والشعور بالانتماء الوطني، ووضوح الأهداف، والتأهيل النفسي. وجميعها قدرات غير محسوسة، إلا أنها مهمة وحاسمة في دعم القدرات االكلية العسكرية، ورغم امتلاك تركيا آلات عسكرية ضخمة ومتقدمة إلا أنها محكومة باتفاقات دولية، واتفاقات خاصة، تمنعها من استخدام تلك الآلات العسكرية خارج خطوط حمراء رسمتها الدول الكبرى المصدرة للسلاح والراسمة للسياسات العالمية، وحتى ولو كان لدى تركيا صناعات حربية متقدمة، فإن غالب قدراتها العسكرية ستكون في مدى تحكم الدول الغربية الكبرى، وخصوصًا دول حلف شمال الأطلنطي «الناتو» طالما بقيت تركيا عضوًا فيه، وهو أمر حتمي على المدى البعيد ولا يمكن الاستغناء عنه قريبًا.

القوة السياسية

القوة السياسية أهم عناصر القوة الشاملة للدول، القوة السياسية تأتي على رأس عناصر القوة وتحتل قمة الهرم، ففساد النظام السياسي كفيل بتخريب باقي عناصر القوة والتأثير سلبًا عليها، والنظام السياسي هو التربة التي تحتوي على جذور باقي أنظمة الدولة، والنظام السياسي للأمم هو من يضمن حياة صحية لباقي الأنظمة، ويضمن إمدادها بالقادة والموهوبين في جميع المجالات الاقتصادية والعسكرية والعلمية، ففساد التربة يعني استحالة وجود أية فرصة لنمو وحياة المزروعات، كذلك النظام السياسي ففساده وعدم كفاءته يستحيل معه أن ينمو ويتقدم في وجوده أي نظام آخر بالدولة. يخطئ العديد من الرؤساء والزعماء في اعتقادهم في كفاءة الأنظمة الديكتاتورية لضمان أسس قوية للحكم، أو تربة صحية لجذور باقي أنظمة الدولة، والحقيقة أن الديكتاتورية لها نفس أثر غياب التهوية المناسبة في التربة على النباتات حيث تتعفن الجذور، ومن هنا تتفوق وتتميز الأنظمة الليبرالية الديموقراطية، أي التي تتنفس تربتها بحرية، فيستحيل أن تتعفن جذور أنظمتها، كما أن التهوية الجيدة تضمن علاج أي عفن أو فساد ومحاربته وبكفاءة. تركيا دولة ديموقراطية برلمانية حتى منتصف عام ٢٠١٧، ثم تحولت حاليا إلى النظام الرئاسي الشبيه بالنظام الفرنسي. تركيا عضو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومجلس أوروبا، ومنظمة التجارة العالمية، ومجموعة العشرين، ومنظمة التعاون الاقتصادى للبحر الأسود، والأمم المتحدة،

والناتو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التنمية الدولية، ومؤسسة التمويل الدولية، ووكالة ضمان الاستثمار متعدد الأهداف، والمركز الدولي لتسوية المنازعات الاستشارية، والبنك الإفريقي للتنمية، وبنك التنمية الآسيوى، ومنظمة التعاون الإسلامية.

تاريخيًّا تطورت الحياة السياسية التركية بحيث يمكن تقسيمها اختصارًا إلى مرحلة ما قبل ٢٠٠٢، ومرحلة ما بعد ٢٠٠٢، حيث تميزت الحياة السياسية قبل عام ٢٠٠٢ بسيطرة الدولة العميقة على مفاصل الدولة، وشكل مجلس الأمن القومي التركي وغالبيته من العسكريين بالجيش[١] قناة قانونية للتدخل بقوة في الحياة السياسية التركية، ولطالما نعتت الحكومات الغربية هذا المجلس بأنه يمثل حكومة ظل للتأثير على قرارات مجلس الوزراء والعمل كحكومة تحكم من خلف الستار، كما كانت الحكومات الغربية تعتبر هذا المجلس هو من يعرقل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؛ بسبب أن من شروط هذا الالتحاق تقليص صلاحيات وامتيازات قادة الجيش، وهو الأمر الذي كان يستحيل أن يقبله الجيش في حينه. وقد برز مصطلح الدولة العميقة في الحياة السياسية التركية منذ ستينات القرن الماضي، ليعكس شكل النظام السياسي للدولة، إذ وجدت نخب عسكرية، وسياسية، وقضائية، وإعلامية، وأمنية، واقتصادية، ودينية، وثقافية كونت شبكة من علاقات المصالح لتتحكم في القرار السياسي والحكومات، بغض النظر عن وجود تلك النخب بالسلطة أو واجهة العمل السياسي، وهو ما يصاحبه تغول بعض جهات الدولة المكونة لنظامها السياسي والأمني على السلطات الحاكمة والتي انتخبها الشعب، وكما هو معروف فإن نشوء الدولة العميقة يكون متزامنًا مع ضعف الدولة الاقتصادي والسياسي نتيجة الفساد الحكومي، وعدم قدرة الأحزاب السياسية على الوصول للحكم بهامش أغلبية كبير يؤهلها لتنفيذ خطط الإصلاح السياسية والاقتصادية والأمنية الواجبة، كما يرتبط حجم الدولة العميقة بحكم المركزية (الديكتاتورية) عند اتخاذ القرار، والفترة الزمنية التي سيطرت عليها تلك الديكتاتورية، ففي عام ١٩٦٠ قام الجنرال «جمال جورسيل» بانقلابه، الذي تلاه

(١) يتكون مجلس الأمن القومي التركي من رئيس الأركان - قادة الأفرع الرئيسية الأربعة بالجيش - رئيس الوزراء ولا بد أن يرضىٰ عنه قادة الجيش - وزير الداخلية - وزير الخارجية - رئيس الجمهورية.

إقالة أكثر من ٥٠٠٠ ضابط بينهم ٣٠٠ جنرال، وكان رئيس وزراء تركيا بذلك الوقت «عدنان مندريس» الذي أغضب الجيش ودفعه للانقلاب عليه، للأسباب الآتية:-

١- أنه أعاد الأذان باللغة العربية.
٢- أعاد فتح المعاهد الدينية، وكتتاتيب تعليم وحفظ القراآن الكريم.
٣- أعاد السماح بقراءة القرآن الكريم بوسائل الإعلام المسموعة والمرئية بعد أن كانت ممنوعة.
٤- حقق تقدمًا اقتصاديًّا مذهلًا لتركيا في جميع المجالات؛ مما رفع من شعبيته لدى الشارع، فخاف أصحاب المصالح وعلى رأسهم الجيش من أن تمكنه إصلاحاته من اكتساب القدرات الكفيلة بتقويض امتيازاتهم وسلطاتهم.
٥- اعاد نساء الاسرة العثمانية (اسرة الخلافة) من الدول التي تم نفيهم فيها الى تركيا وامر لهم بمرتبات ومعاشات شهرية.

قام قادة الانقلاب بإعدام «عدنان»، ووزير ماليته، ووزير الخارجية، كما تم سجن رئيس الجمهورية بذلك الوقت مدى الحياة. (لاحظ أنهم في مجموعهم يمثلون الجانب المدني المنتخب داخل تشكيل مجلس الأمن القومي التركي)*

في عام ١٩٧١ قام الجيش بانقلاب آخر معروف بانقلاب المذكرة، حيث أرسلت قيادة أركان الجيش (ذات الأغلبية في مجلس الأمن القومي التركي) بمذكرة إلى مجلس الوزراء ورئيس الوزراء «سليمان ديميريل» ورئيس الجمهورية تأمرهم بتقديم استقالتهم وقد كان، وفي عام ١٩٨٠ قام الجنرال «كنعان ايفرين» بأكثر الانقلابات العسكرية دموية في تاريخ تركيا؛ حيث اعتقل وسجن وأعدم مئات الآلاف (حكم بالسجن مدى الحياة على هذا الجنرال عام ٢٠١٤) منهم ٦٥٠ ألف معتقل، و٦٠٠ حكمًا بالإعدام، و٣٠ ألف فصل من أعمالهم، ١٤ ألف تجريد من الجنسية، و٣٠ ألفًا نَفْي وترحيل خارج تركيا بحجة خطورتهم على النظام العلمانى للدولة.

في عام ١٩٩٧ وقع انقلاب آخر بمعرفة مجلس الأمن القومي التركي، حيث أرسل مذكرة أخرى إلى رئيس الوزراء ورئيس حزب الرفاة الإسلامي «نجم الدين أربكان» تأمره بالاستقالة من رئاسة مجلس الوزراء وأعضاء حزبه صاحب

الأغلبية من البرلمان، أجبر قادة أركان الجيش «أربكان» قبل الإقالة على قبول ١٨ طلبًا، معظمها يتعلق بتقييد التعليم الديني والمؤسسات الدينية ومدارس تعليم القرآن، ورغم قبول «أربكان» لتلك المطالب إلا أن الجيش أقاله وحكومته ومن ضمنهم أردوغان بل وسجنهم في محاكمات صورية.

تميزت حقبة ما قبل ٢٠٠٢ بتدخل الجهات الأجنبية في الحياة السياسية التركية، بدعم الدولة العميقة وتقويتها، وتكوين شبكات ومراكز قوة خارج الأطر الرسمية للدولة، تمولها تلك الجهات وتحظى بحماية سفاراتها، ويُغدق عليها بسخاء، وتتمتع بحماية نافذين بالجيش والقضاء والأجهزة الأمنية والإعلامية بالدولة.

صورة رجب طيب أردوغان

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في نهاية ٢٠٠٢، كنتيجة طبيعية ومنطقية لفشل الجيش وباقي الأحزاب التي تدور في فلكه وتأتمر بأمره في إدارة شئون البلاد، وبعد أن فرغت خزائن الدولة وانهار الاقتصاد انهيارًا كاملًا[١] وقتها توافقت قيادات الجيش وسمحوا بتسرب أحد القيادات المدنية الكبرى وهو «رجب طيب أردوغان» تلميذ رئيس وزراء تركيا السابق «أربكان» النجيب بالوصول إلى رئاسة الوزراء، في انتخابات كانت تمثل الأمل الأخير لإنقاذ تركيا من الانهيار السياسي والاقتصادي بل والاجتماعي، عمل أردوغان وحزبه ورفيقاه «عبد الله غول» «وداود أوغلو» ليل نهار؛ لإصلاح ما أفسده قيادات الجيش

(١) وصل معدل التضخم في ذلك الوقت ٦٨٪ مما أدى إلى انهيار العملة التركية.

وأعضاء الدولة العميقة التركية، بدأ تنحية الفاسدين وناهبي موارد الدولة وحل محلهم الأكفاء والنزيهون أصحاب الأخلاق والوطنيون وأصحاب العقول النابغة والمواهب، تحققت معجزة حقيقية حيث استعاد الحزب توازن البلد وبدا الاقتصاد في التعافي، بدأت الاستثمارات الأجنبية تتدفق بعد إصلاحات بسيطة في النظام القضائي، وبعد أن تأكد الداخل والخارج بأن النظام الحاكم بتركيا يتحرك باحترافية عالية وكفاءة نحو اقتصاد سوق حقيقي وآليات تمنع ديكتاتورية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، كما نشطت الاستثمارات الداخلية، وشرعت الدولة في الاقتراض وتوجيه القروض إلى دعم وتشجيع الاستثمارات وتحسين البنية التحتية، حقق الحزب نجاحًا تلو نجاح، زادت ثقة المستثمرين المحليين والخارجيين بالمستقبل وقدرة النخبة الحاكمة على الاستمرار، بدأ «أردوغان» وحزبه في إعادة هيكلة جميع أنظمة الدولة، وبعد تمتع حزب العدالة بتأييد شعبي واسع وقيادته للحكومة التركية بنجاح غير مسبوق في تاريخ الجمهورية واجه الحزب الدولة العميقة بكافة شبكاتها ومموليها وداعميها الخارجيين والداخلين، حيث حاولت تلك الدولة الموازية وضع العراقيل في وجه الحكومة واستخدام كافة الوسائل الإعلامية والقضائية والأمنية في الضغط على أعضاء الحزب ومؤيديهم، وتشتيت مجهوداتهم والتقليل من حجم إنجازاتهم، وبذلت تلك الشبكات ومنتسبيها مجهودًا خارقًا من الفترة ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٨ لإسقاط الحزب وحكومته، إلا أن الحزب وقادته نجحوا في توجيه ضربة موجعة لتلك الدولة والقبض على بعض أعضائها فيما يعرف بقضية تنظيم «ارجنيكون» أو المطرقة، حيث تم القبض على أكثر من مائة شخصية بينهم جنرالات، ورؤساء جامعات، وصحفيين، ومسئولين بجهات قضائية وأمنية، ورجال أعمال كانوا يسعون وبكل قوة لإلهاء الحكومة، وعرقلة مشروعها للإصلاح السياسيي والاقتصادي، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية بما فيها الجيش والشرطة والمخابرات وتوجت محاولاتها بانقلاب عسكري كان مخططًا له من ٢٠٠٩، إلا أن الإنجازات الكبيرة التي حققها قادة حزب العدالة والتنمية ويقظتهم واستيعابهم لمراكز القوة داخل الدولة العميقة؛ مكنهم في نهاية الأمر من توجيه ضربة قوية لتلك الدولة التي حكمت تركيا منذ البدايات الأولى للجمهورية، وعطلت قدراتها وبددت مواردها وأضاعت

على الدولة مئات المليارات من الدولارات؛ نتيجة فسادها وعمالتها لأصحاب المصالح بالداخل والخارج، بعد الضربة القوية للدولة العميقة التركية جريت عدة تعديلات على دستور ١٩٨٢ كان من بينها إلغاء نيابات ومحاكم أمن الدولة، ورفع ولاية القضاء على قرارات حل وتكوين الأحزاب السياسية، وجعل انتخاب رئيس الدولة بالانتخاب الحر المباشر من الناخبين، وإلغاء عقوبة الإعدام، إلا أنه ظل لهيئة أركان الجيش نفوذ ضخم بالحياة السياسية التركية، بالإضافة إلى معاقل العلمانية التاريخية، مثل: المحكمة العليا، وعدد غير قليل من المحاكم والدوائر القضائية، وطبقة الإعلام وبين المثقفين، ورجال الأعمال، والبيروقراطيين التقليديين بالجامعات وجهاز الشرطة، **بصفة عامة** تركيا دولة مركزية موحدة علمانية، حيث يحظر الدستور إنشاء الأحزاب على أسس دينية أو عرقية أو فاشية، كما لا يوجد دِين رسمي للدولة، يضمن الدستور التركي الحالي المقرر في عام ١٩٨٢ والتعديلات التي تمت عليه وآخرها ٢٠١٠ و٢٠١٥ توازنًا وفصلًا صحيًّا بين السلطات ويحكمها حسب نص الدستور النظام الديموقراطي البرلماني (يسمى البرلمان بمجلس الأمة التركى الكبير)، حيث تتركز السلطات التنفيذية بيد رئيس الوزراء الذي تعينه الأغلبية البرلمانية لمدة أربع سنوات، أما منصب رئيس الدولة فهو منصب شرفي يتم انتخابه كل خمس سنوات بالاقتراع المباشر بواسطة الناخبين، وهم كل من بلغ ١٨ عامًا من أفراد الشعب، تتم الانتخابات البرلمانية عن طريق القوائم الحزبية حيث يبلغ عدد الأحزاب قرابة خمسين حزبًا، ولتفادي التفكك والانقسام السياسي ولضمان حياة سياسية وحزبية صحية يفرض الدستور على الأحزاب المشاركة في الانتخابات البرلمانية أن تحصل على ١٠% فأكثر من أصوات الناخبين الصحيحة لكي يكون لها تمثيل بالبرلمان[١]، وعليه فإن البرلمان التركي غالبًا ما يتقاسمه من اثنين إلى أربعة أحزاب على الاكثر، بالإضافة إلى المستقلين حيث يسمح القانون بترشح المستقلين الذين يكونون عادة من الأكراد، الدستور التركي يضمن نظريًّا وعمليًّا الفصل الكامل بين سلطات الدولة الثلاثة حيث تنص المادة ١٣٩ من الدستور على عدم جواز عزل القاضي

(١) لاحظ عدد الأحزاب الممثلة بالبرلمان المصري ٢٠١٦ ستجدها ١٥ حزبا.!!!!

إلا بناء على طلبه، وبسبب رغبة تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ورغبة القيادة التركية وحزب العدالة والتنمية في الدخول بالدولة التركية ضمن نادي الـ Top 10 بحلول عام ٢٠٢٣، الذي يوافق ذكرى مرور مائة عام على تأسيس الجمهورية. بدأت تركيا منذ عام ٢٠١١ برنامجًا طموحًا ضخمًا؛ للإصلاح السياسي والاقتصادي أسماه رئيس الوزراء التركي في ذلك الوقت «رجب طيب أردوجان» هدف ٢٠٢٣، محددًا فيه عددًا من الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، يشمل من ضمن ما يشمل تعديل القوانين والبنية التشريعية، ضمن برنامج طموح سينتهي في ٢٠٢٣، بما يضمن تقليص تدخل الجيش بالحياة السياسية، ويكفل الحقوق الأساسية للمواطنين، ويتوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي فيما يخص حقوق الإنسان، ويضمن تفوقًا عسكريًّا واقتصاديًّا وتكنولوجيًّا للدولة التركية؛ ليجعلها ضمن أهم عشر دول بالعالم. عمومًا؛ تمتلك تركيا اليوم نظامًا سياسيًّا جيدًا، تحكمه تقاليد ديموقراطية راسخة، وتتمتع بحزمة من القوانين الحديثة في مجالات ممارسة الحياة السياسية، وحق التظاهر، والتعددية الحزبية مكفولة بنص الدستور، كما أن الأحزاب تتمتع بتمثيل قوي بالشارع، ولها قواعدها وإمكانياتها المادية، كما يتمتع عموم الشعب التركي بمشاركة قوية في الحياة السياسية، ووعي وطني كبير حيث تبلغ نسبة مشاركتهم بالانتخابات أرقامًا مرتفعة ٩٠% من عدد الناخبين ٢٠١٥ و٧٥% ٢٠٠٧، كما أن تدخل الجيش والجهات الأمنية في الحياة السياسية أصبح متواضعًا، وأضحت الدولة العميقة في أضعف حالاتها، بعد إجراءات حازمة اتخذتها حكومة حزب العدالة والتنمية لمحاربة الفساد الحكومي، وإعادة هيكلة الجهات الأمنية، وتقوية النقابات العمالية.

حسب تقارير المنظمات الدولية، مازال على تركيا أن تقطع شوطًا كبيرًا في مجال استقلال القضاء حيث تحتل المرتبة ٨٠ ضمن ١٠٢ دولة على مستوى العالم في تقرير منظمة WJP. (Rule of Law Index 2015)

كما عليها أن تقطع شوطًا آخر نحو منح مزيد من الحقوق للأكراد والصحافيين وأوضاع المحكومين بالسجون، وأيضًا على تركيا حل مشكلاتها السياسية العميقة مع قبرص التي تحتل شمالها واليونان، وأيضًا الاعتذار عن

مذابح الأرمن التي ارتكبتها الدولة في بدايات القرن التاسع عشر، كما أنه مازال هناك بعض من بقايا الدولة العميقة، مازال يؤثر بشدة سلبًا على القوة السياسية التركية، مثل: المافيا التركية، والاضرابات والمواجهات مع حزب العمال الكردستانى PKK، والوضع الكارثي على الحدود مع سوريا، وتهديدات تنظيم الدولة الإرهابي تمثل أبرز العوائق أمام الخطط الطموحة للقيادة السياسية التركية على المستوى القصير والمتوسط والاستراتيجي، كما أن هناك حاجة ماسة إلى تقليص صلاحيات رئاسة أركان الجيش وتقليص نفوذها القانوني والدستوري داخل الجيش.

القوة الاجتماعية

النسيج الاجتماعي التركي متنوع عرقيًّا ودينيًّا، يمثل العرق التركي نسبة ٧٦% من عدد السكان، والأكراد ٢٠%، بينما يتقاسم الأرمن، واليونانيون، والألبان، والعرب، والآشوريون، والشركس، والبلغار، والبوسنيون، والجورجيون، والبلغار، والغجر، وفرنسيو المشرق؛ النسبة الباقية، كما يمثل المسلمون السُّنة ٩٤% من عدد السكان، والشيعة العلويون نسبة ٢%، والمسيحيون الأرثوذكس ١%، والـ ٣% الباقية يتقاسمها اللادينيون، واللايزيديون، والصابئة، واليهود. بصفة عامة يمكن اعتبار البنية الاجتماعية الدينية والطائفية والعرقية بنية قوية ومتماسكة، أسهم في ذلك تأكيد الدساتير التركية، فمنذ قيام الجمهورية عام ١٩٢٣ على علمانية الدولة، والنص صراحة على أن الدين مسألة شخصية فردية (المادة ٢٤ من دستور ١٩٨٢)، وبناءً عليه لا تتمتع الجماعات والمنظمات الدينية بأية امتيازات دستورية، كما لا يوجد أي تمييز عنصري أو ديني أو عرقي أو طائفي عند التقدم للالتحاق بالمؤسسات الرسمية للدولة، وبخاصة الجيش وباقي الجهات السيادية المهمة، إلا أنه تبقى دائمًا المشكلة الكردية، ودعوات الانفصال كابوسًا مرعبًا، تحاول حكومة أنقرة التغلب عليه؛ بمنح الكثير من المزايا للقومية الكردية، فقد تم رفع حظر استخدام اللغة الكردية في الجنوب الشرقي للبلاد حيث تتركز غالبية الأكراد، وتم الإفراج عن مئات المسجونين من أعضاء حزب العمال الكردستاني المحظور، ووقف المداهمات العشوائية ضد باقي الأكراد، وتحاول حكومة أنقرة إيجاد حل نهائي

للمشكلة الكردية، يشمل نزع سلاح حزب العمال الكردستاني، حيث كلف النزاع المسلح تركيا ما يقرب من ٤٠٠ مليار دولار، وأكثر من خمسين ألف قتيل، ولكن يشترط زعيم الأكراد الترك «اوجلان» تغيير الدستور التركي، والنص لأول مرة في تاريخ الجمهورية على حقوق الأكراد، وتحويل تركيا إلى دولة فيدرالية، يتمتع فيها الأكراد بما يشبه الحكم الذاتي.

وفيما يخص الأمن الداخلي وقَّع الرئيس أردوغان مرسومًا في بدايات عام ٢٠١٥ يقضي بإعادة هيكلة جهاز الشرطة، حيث أصبح يستقطب أفضل الموارد العقلية والبدنية، وأصبح يهتم برفع مستوى المهارات المهنية، مستلهما التجربة الإنجليزية المعروف عنها الكفاءة، دون استخدام العنف أو أيٍّ من الأساليب غير الأنسانية لضمان الفعالية الأمنية، كما تم إعطائه صلاحيات قانونية واسعة ضد الهجمات الإرهابية، بما يُؤمِّن رد الفعل السريع الحازم في مواجهة الجريمة المنظمة، ورغم معارضة بعض السياسيين الأتراك وبعض الدول الغربية للصلاحيات الواسعة لجهاز الشرطة التي كفلها القانون الجديد، إلا أننا وبعد دراسته نجد أن تلك الصلاحيات ضرورية للقضاء على الجريمة المنظمة (المافيا التركية)، وهي من البقية الباقية من إرث الدولة العميقة، التي واجهها «أردوغان» وحزبه من عام ٢٠٠٢، كما أن التطورات الأخيرة بسوريا وظهور جماعات راديكالية متعصبة مسلحة وتهديدات تنظيم الدولة «داعش» تبرر تلك التعديلات بل تجعلها واجبة.

كما أولت الحكومة التركية منذ ٢٠٠٢ اهتمامًا خاصًا بمبدأ التدرج الضريبي على دخل الأفراد، وتحقيق العدالة الضريبية، وتتراوح الضرائب على دخل الأفراد من ١٥ إلى ٣٥%، ويحتوي النظام الضريبي التركي على إعفاءات كثيرة للطبقات الدنيا من المجتمع وأيضًا المؤسسات، بما يجعل النظام الضريبي التركي من أكثر الأنظمة منافسة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، أيضًا تُولي الدولة التركية اهتمامًا بالغًا بنظام الرعاية الاجتماعية لتأمين مستوى كريم من المعيشة للمواطنين الأتراك، من غير إحساس بشفقة أو استضعاف، وتشجع شيوع قيم العدل والرحمة والألفة بين أفراد الشعب، وحسب المواد (١٠ و٦٠) من الدستور التركي يتحتم على الحكومة تقديم أقصى درجات الدعم والرعاية

للأطفال (كل ما هو دون ١٨ عامًا)، وأسرهم، دون تمييز، وللمسنين، والمعاقين، وأسر الشهداء، ومصابي أفراد الجيش والشرطة، وقدامى المحاربين، ومن بلغ سن المعاش (٦٥ عامًا)، وعليه فإن الحكومة وضمن نظام الضمان الاجتماعي أصبحت تغطي ٩٩% من مجموع السكان، كما هناك لجنة لتحديد الحد الأدنى للأجور، وغالبًا ما تقوم بتعديل الحد الأدنى للأجور كل ستة أشهر، ويقدر حاليًا ومنذ بداية ٢٠١٧ بما يعادل ٨٥٠٠ جنيه شهريا (٤٤٢ يورو)، أما الرعاية الصحية فأصبح التأمين الصحي يغطى نسبة ٩٨% من عدد السكان، وأصبح ٨٠% من عدد السكان راضين عن مستوى الخدمات الصحية التي تقدم لهم، وأصبحت مؤسسة الضمان الاجتماعي التركي أهم مشترٍ لخدمات الرعاية الصحية في تركيا، كما تتبنى الحكومة برنامجًا يسمى HTB أكثر طموحًا لتطبيق مفهوم الرعاية الصحية للأسرة وليس للفرد. مما سبق يمكن القول إن مجهودات الحكومات التركية المتعاقبة ومنذ ٢٠٠٢ بدأت تؤتي ثمارها، وبدا اهتمامها بالتعليم والصحة والضمان الاجتماعي والوحدة الوطنية تؤتي ثمارها اليوم، ونحن نحلل القوة الاجتماعية نجدنا أمام أمة فَتِيَّة تتمتع بخدمات صحية وتعليمية واجتماعية متقدمة وكافية لكي نضمن نسيجًا اجتماعيًّا قويًّا ذا جودة عالية يخدم باقي عناصر القوة الشاملة للأمة.

إننا نخشى ردة في المفاوضات الحالية لإقرار السلام بين حكومة أنقرة والأكراد؛ بسبب التدخلات الخارجية، كما أننا نتوقع وبشدة ونتيجة محاولات الدولة العميقة وما لديها من وسائل إعلامية وأبواق دعائية داخلية وخارجية - أن يحدث انشقاق في الحزب الحاكم أو حدوث انقلاب عسكري، وهو ما يعني تعطيل للخطة هدف ٢٠٢٣، وتغيير في الكثير من السياسات الداخلية والخارجية التركية قد تهدد الأمن الاجتماعي وتدخل الدولة في دوامة الصراعات السياسية، مثل ما كان الوضع قبل ٢٠٠٢، كما أن الطموح التركي الجارف بالتأكيد يؤرق دولًا إقليمية ودولية تحاول كبح جماحه وعرقلة تقدمه، (حدث هذا الذي تخوفنا منه أثناء إعداد هذا الكتاب ووقع انقلاب عسكري فاشل في منتصف يوليو ٢٠١٦).

القوة الثقافية

تركيا بوتقة انصهرت فيها ثقافات وحضارات مختلفة كونت الثقافة التركية بشكلها الحالي، حيث تجمعت الحضارة الهندوأوروبية مع حضارة الأناضول والحضارة اليونانية والرومانية والإسلامية؛ فأخرجت لنا خليطًا جميلًا من الإنتاج الثقافي والفني التركي نلمسه جميعًا اليوم واضحًا في الإقبال الكبير على الإنتاج الفني التركي في منطقة الشرق الأوسط وباقي دول العالم، كما أصبحت اللغة التركية تلقى إقبالًا كبيرًا على إتقانها بدول عديدة، مثل: العراق، وسوريا، ولبنان، والأردن، ومصر. كما أن المدرسة التركية في مجال الهندسة المعمارية من المدارس المتميزة، والإنتاج الروائي والمسرحي والموسيقي والتلفزيوني والسينمائي يَلقى رواجًا بين دول العالم، ولقد تُوِّجت الحياة الثقافية التركية ونالت اعتراف العالم بتميزها؛ بحصول الكاتب التركي الكبير «أورهان باموق» على جائزة نوبل في الأدب عام ٢٠٠٦.

على الرغم من الحريات الواسعة التي يتمتع بها المثقفون والمبدعون الأتراك والتي كفلها لهم القانون، إلا أنه مازال هناك الكثير من القيود يلزم إزالتها؛ حتى نستطيع أن نقول إن تركيا دولة عصرية ومتقدمة في مجال حرية الإبداع، وبخاصة في مجال الإعلام، والرقابة الحكومية على وسائل التواصل الاجتماعي والفضائيات.

القوة المعنوية (القوة الناعمة)

وضوح الأهداف القومية والاستراتيجية، وتوحد جموع المواطنين حولها، وحشد جميع عناصر القوة الشاملة للدولة نحو تحقيقها، تمثل الروح بالنسبة للجسد وأحد أهم عناصر القوة الناعمة (المعنوية) للدولة؛ ولهذا وضع «أردوغان» الخطة HEDEF 2023، والتي تتضمن أهدافًا قومية عليا في جميع المجالات، تمثل تحديًّا له ولحزبه الحاكم وللأتراك عمومًا، يتوجب الوصول لها في عام ٢٠٢٣،و أهم بنود الخطة ما يلي:-

١- أن يكون الاقتصاد التركي ضمن أهم عشر اقتصاد في العالم بحلول العام ٢٠٢٣ حيث تحل الذكرى المائة لتأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣.

٢- الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ونَيْل العضوية الكاملة.
٣- أن يصل الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٠٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٤، و٢٠٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٣.
٤- أن يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٥٠٠٠ دولار.
٥- خفض معدل البطالة إلى ما دون ٥%، والتضخم الـ ما دون ١%.
٦- رفع ميزانية البحث العلمي والتطوير إلى ٩٠ مليار دولار.
٧- رفع ميزانية التعليم لتكون ٨٠ مليار دولار.
٨- الوصول بمستوى الصادرات إلى ٥٠٠ مليار دولار سنويًّا.
٩- الوصول بالإنتاج الزراعي التركي ليكون الخامس في الترتيب العالمي.
١٠- الوصول بحجم تجارة خارجية قدره ١٠٠٠ مليار دولار.
١١- إنشاء محطتين نوويتين جديدتين بقدرة ٤٨٠٠ ميجاوات.
١٢- الاعتماد على الطاقة النظيفة، وتوليد ٢٠ ألف ميجاوات من مصادر الطاقة المتجددة.
١٣- وصول عدد الأطباء إلى ٢١٠ أطباء لكل عشرة آلاف مواطن، وعدد الأَسِرَّة بالمستشفيات إلى ٣٢ سريرًا لكل ١٠ آلاف مواطن، ورفع الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية لـ ٢٠٠٠ دولار لكل مواطن.
١٤- بناء ١١ ألف كم من السكك الحديدية والاعتماد على القطارات فائقة السرعة.
١٥- شق ١٥ ألف كم من الطرق السريعة المزدوجة.
١٦- زيادة طاقة الموانئ التركية وتحديثها ليكون واحدًا منها على الأقل ضمن أهم عشر موانئ عالمية.
١٧- تصنيع الطائرات المدنية والعسكرية والطائرات بدون طيار والأقمار الصناعية ووسائل إطلاقها محليًّا.
١٨- الوصول بعدد السائحين إلى خمسين مليون سائح سنويًّا يدرون دخلًا مستهدفًا خمسون مليار دولار.

الوصول لكل هدف من الأهداف السابقة ليس بالأمر الهين، بل يحتاج إلى خطط تفصيلية وموارد مالية وبشرية، وقبل كل هذا إرادة وتصميم وحزم من

الإدارة العليا بالبلاد، والتفافًا من الشعب حول قيادته والثقة في حكمة وكفاءة من بيده دفة الأمور.

يتكامل مع الأهداف العليا السابقة سياسات خارجية واضحة، عبر عنها رئيس الوزراء السابق «داود أوغلو»، ويومها كان وزيرًا للخارجية بما يعرف بـ الـ Zero Problems Theory نظرية الصفر مشكلات، والتي تقوم على حل جميع المشكلات العالقة مع جميع دول العالم، وتوثيق العلاقات السياسية والاقتصادية مع جميع دول العالم، طبعًا هو يعلم أن الأهداف القومية العليا لبلاده يستحيل أن تتحقق في ظل صراعات داخلية أو خارجية؛ في الوقت الذي تحتاج تركيا فيه إلى التركيز والبعد عن تبديد الموارد والجهود في خلافات تافهة خارجيًّا وداخليًّا، وبالفعل شهدت تركيا وحتى عام ٢٠١٣ جهودًا جبارة لإصلاح العلاقات مع سوريا، والعراق، وإيران، وروسيا، وقبرص، واليونان، بالإضافة إلى توثيق العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الحليفة لها، مثل الدول الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، مع الدخول في مفاوضات شاقة؛ وصعبة لحل المسائل الخلافية مع أهم الدول الإقليمية والعالمية، وهو الأمر الذي سهل تدفق الاستثمارات الخارجية وسهولة نقل التكنولوجيا المدنية والعسكرية، وتخفيف القيود على التبادل التجاري، وتسهيل انتقال السلع والخامات والأفراد بما يكفل دعمًا متعاظمًا وكافيًا لإنجاح الخطط العامة للدولة وصولًا إلى أهدافها العليا.

أما من ناحية الإعلام ؛ فوجود تركيا ضمن منظومة حلف «الناتو» وضع الإعلام الرأسمالي الغربي كله في جانبها، وسهل من ذلك تحالفها الوثيق مع إسرائيل، ونجحت الحكومة في استخدام النفوذ الإسرائيلي بأهم العواصم الغربية والعالمية، وصلاتها الوثيقة مع الماسونية العالمية في ضمان الموارد الاقتصادية والبشرية والتكنولوجية الضرورية؛ لتحقيق أهدافها العليا في البدايات الأولى لخطط الاصلاح عام ٢٠٠٢، ومن هنا نستطيع تفسير العلاقات الفوق اعتيادية بين الدولة التركية وإسرائيل، ورغم توتر العلاقات التركية الإسرائيلية بعد حادثة قافلة المساعدات التركية إلى غزة مرمرة، إلا أن كلًا من تركيا وإسرائيل تدركان جيدًا الترابط الاستراتيجي لمصالح كل منهما، الأمر الذي يفسر الاتفاق الكامل بين

الدولتين، رغم وجود حكومة ذات صبغة إسلامية على رأس الحكم بتركيا منذ العام ٢٠٠٢ وحتى اليوم.

اليوم تمتلك تركيا آلة إعلامية ضخمة تصدر أكثر من ٤٠٠٠ صحيفة ومجلة، و٤٠٠ قناة تليفزيونية، و١٥٠٠ محطة إذاعية، تندرج معظمها تحت سبع مؤسسات إعلامية ضخمة يحكمها ويوجهها ما يلي:-

١- القوانين والتشريعات التركية.

٢- عمق ونفوذ وتحكم المؤسسات الحكومية والجهات الأمنية ورجال الأعمال واليهود والماسونية العالمية في تلك المؤسسات.

٣- جهات التمويل.

منذ عام ٢٠٠٢ وحتى اليوم يحاول حزب العدالة والتنمية تصويب وإعادة صياغة توجهات تلك المؤسسات الإعلامية الضخمة نحو الليبرالية المحافظة، والتي تستند إلى العلمانية بمفهومها الواسع، التي تعطي الحق للإنسان في ممارسة نمط الحياة الذي يريده سواء إسلاميًّا أو غير ذلك، وأنه يجب التخلي عن نمط العلمانية الكمالية المتطرفة، والتي تحارب كل ما هو إسلامي أو متدين، وتعتبره خطرًا وتهديدًا لمصالح الدولة، طبعًا من المعلوم أن جزءًا غير قليل من الإعلام التركي يقف في صف الدولة العميقة، التي مازالت بقاياها تشغل مفاصل الدولة التركية، وتحاول من آن لآخر إسقاط الحزب الحاكم وقياداته، وتشويه إنجازاته، والتشويش على جهوده للتطوير، وهو ما كادت تنجح فيه في انتخابات برلمان ٢٠١٥، حيث نجح حزب العدالة والتنمية في الانتخابات بهامش ضئيل لا يسمح له بأغلبية برلمانية تسمح له بتنفيذ برامجه الإصلاحية، ولولا انتخابات الإعادة والمجهود غير الطبيعي الذي بذله زعيم الحزب «أردوغان» في إعادة اصطفاف الناخبين حوله مرة أخرى وحول حزبه؛ ما نجح في انتخابات الإعادة، وما استطاع تحقيق الأغلبية المطلوبة لاستمرار نهجه وخطته للإصلاح.

انقلاب تركيا الفاشل يوليو ٢٠١٦:

أثناء طباعة هذا الكتاب وقع انقلاب تركيا الفاشل مساء يوم الجمعة ١٥ يوليو ٢٠١٦، لم يكن ذلك مفاجأة لي فقد ذكرنا سابقًا أن الدولة العميقة

وأصدقاءها بالداخل والخارج يسعون على الأقل لإحداث انشقاقات داخل حزب العدالة والتنمية، تضمن على الأقل تباطؤًا في الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي تزيد من رصيد الحزب بالشارع وتضمن رضا الناخبين، الانتخابات البرلمانية الأخيرة أثبتت تأثر الناخبين بحملات الإعلام وجهود الدولة العميقة وتحول مزاج قطاعات غير بسيطة من الناخبين من المؤيدين إلى المعارضين، في أركان الدولة العميقة عملاء للدول التي يهمها تعطيل تقدم تركيا وعرقلته، لم تَخْلُ تصريحات المسئولين الغربيين علنا من ابداء رغبتهم في تبني خطوات تنفيذية؛ لوقف التقدم التركي بكل المجالات، هؤلاء العملاء ما زالوا بمراكز الدولة وأركانها، فأصحاب الذمم الخربة والأفكار الفاسدة والأحلام الأنانية -جاهزون لكل من يشبع غرائزهم، أو يدفع أكثر، أو يمول الترويج لمعتقداتهم وأيديولوجياتهم، في تلك الليلة كتبت على صفحتي بـ«الفيسبوك» أن مصير الانقلاب الفشل وإن طال أو نجح ظاهريًّا؛ لأن «أردوجان» أعد لهذا اليوم من الإنجازات والتغيرات في موازين القوى ما يؤهله لمواجهة الانقلاب والتغلب عليه وإن طال الزمن أو قَصُر، لقد ذكرنا سابقًا كيف عدَّل في نظام عمل جهاز الشرطة والمخابرات العامة، وكيف عدل الدستور، وأعاد تشكيل صلاحيات النيابات والقضاة، ومجلس الأمن القومي التركي صانع الانقلابات ومصدر حكومة الظل[1].

كما ذكرنا غضب وشجب الدول الكبرى للصلاحيات الواسعة التي أعطاها للشرطة، حسب تعديلات الدستور الأخيرة، والتي أحدثت توازنًا مطلوبًا أمام باقي الأجهزة الأمنية ومنها الجيش والقضاء، لقد تجهز «أردوغان» وحزبه لحماية الجمهورية، والتجربة الأردوغانية الجديرة بالاحترام. لا أفهم ما الجريمة الكبرى التي تجعل قادة الجيش لا ينتظرون نتائج صناديق الاقتراع حتى يتم تغيير أردوغان وإقصاء حزبه؟ آلية إجراء الانتخابات في تركيا لا تسمح بتزوير إرادة الشعب، ما خطايا الحزب الحاكم والضرورات الماسة التي تجعل قادة الانقلاب يفعلون فعلتهم، ولا يحتكمون إلى صناديق الاقتراع؟ ما التهديد الذي لا يحتمل انتظاره

(١) تم عمل تعديلات في صلاحيات مجلس الأمن القومي التركي اعتبارًا من ٢٠٠٤ قلصت من نفوذه بأهم قطاعات الدولة كالإعلام، والتعليم، وحولته من مؤسسة سيادية إلىٰ مؤسسة استشارية تعطي رأيها للحكومة ورئيس الدولة دون إلزام أو صلاحيات قانونية.

على الدولة التركية؟. لقد ذكرنا سابقًا أن نجاحات أردوغان وحزبه الاقتصادية وفرت تمويلًا إضافيًا لبرامج التطوير العسكرية التركية بما يزيد على ١٦٠ مليار دولار خلافًا لميزانية الجيش السنوية منذ العام ٢٠١٢، كما أن حكومات حزب العدالة والتنمية رفعت ميزانيات الجيش السنوية أربعة أضعاف ميزانيته عام ٢٠٠٢، إنها فساد الأيديولوجيات والأفكار والعقائد، فساد الأخلاق والذمم والشهوات والعداء لكل ما يمثل تهديدًا لحرية أركان الدولة العميقة في العمل بلا قانون أو رقيب أو حساب، أي انقلاب على نظام ديموقراطي هو تصريح واضح من الانقلابيين بوضاعة شعبهم وعدم اكتراثهم بإرادته واختياراته، كل جريمة أردوغان وحزبه أنهم سددوا ديون تركيا بعد أن كانت مَدِينة، وجعلها مُقرضة بعد أن كانت تَقْترض، وملأ خزانتها بعد أن كانت فارغة، حدَّث جيشها بعد التخلف، ونظف شوارعها بعد أن كانت تشغلها القمامة، ووظف شبابها بعد أن كانوا عاطلين، وعالج مواطنيه بعد أن كانت تنهشهم الأمراض، وعلم أولادها بعد جهل، وزاد الإنتاج بعد نقص، وأسس للأخلاق بعد عُهر وانفلات، لـ «أردوجان» أخطاؤه التي قد نتفق أو نختلف عليها ولكنها لا ترقى أبدًا إلى أن يقوم ضده انقلاب، ما حدث في تركيا حدث مثله ولأسبابه التي لا تخفى على أحد في الجزائر عام ١٩٩١، حيث تدخل الجيش ويعاونه القضاء لوأد إرادة الناخبين الذين صوتوا للمعارضة، انتفض الجيش وخلفه أصحاب المصالح الداخلية والخارجية، وكأنه يجب أن يعاني الجزائر رغم ثرائه من الجوع والمرض والجهل والفقر للأبد (نسبة الفقر في الجزائر رغم أنها دولة بترولية ٢٠%)، الحجج جاهزة، الحفاظ على الأمن القومي، منع الحرب الأهلية، تحقيق التقدم والرخاء، مازال الشعب الجزائري ينتظر تحقيق أي من تلك الوعود ولكن هيهات! فالأهداف الحقيقية غير هذا، والحقيقة مرة، والهدف النهائي هو إضعاف الشعب وتبديد موارده وخدمة مصالح قلة بالداخل وبعض الأعداء الإقليميين والعالميين بالخارج. من يحب أن يقرأ مصير قادة انقلاب الجزائر ١٩٩١ سيجد غالبهم مات ذليلًا حزنًا وكمدًا، بعد فضائح أخلاقية ومالية، أو قابعًا بالسجون بعد أن ثبت تورطهم في جرائم قتل وتعذيب أو خيانة للأمانة واستغلال النفوذ، كما أنه وخلال إعداد وطباعة هذا الكتاب وفي إبريل من عام ٢٠١٧ وافق غالب

الشعب التركي على تغيير النظام السياسي كله، من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي بأغلبية بسيطة، اتفق مع الرئيس «أردوغان» وغالب النخب السياسية التركية في أسبابهم لتغيير النظام السياسي، واعتماد النظام الجمهوري نظامًا للحكم، ولكن ما لا أتفق عليه أن الأغلبية الضئيلة التي مرر بها الدستور الجديد لا تعطي المشروعية القوية لمثل هذا التغيير الاستراتيجي المهم، وكنت أتمنى أن يؤجل هذا التغيير مدة من الوقت؛ حتى يتعافى المجتمع التركي من الآثار الجانبية لانقلاب منتصف ٢٠١٦.

الجدول التالى يوضح بعض أهم إنجازات حكومة حزب العدالة والتنمية وحكومة أردوغان:

جدول يوضح تطور مؤشرات التنمية التركية وإنجازات حكومات حزب العدالة والتنمية الحاكم

مسلسل	المؤشر	٢٠٠١	٢٠١١	مستهدف ٢٠٢٣
١	التضخم	%٦٨	%٣.٩٠	%١
٢	البطالة	%١٥	%٩	%١
٣	ميزانية البحث العلمي والتطوير	٢.٩ مليار دولار	١٠ مليارات دولار	٣% متوسط GDP
٤	ترتيب الاقتصاد الكلي عالميًّا	٢٦	١٦	١٠
٥	الاحتياطي النقدي الأجنبي	٢٢ مليار دولار	٨٢ مليار دولار	٤٠٠ مليار دولار
٦	قروض صندوق النقد	٢٢.٦ مليار دولار	٥ مليارات دولار	٠

٧	ميزانية التعليم ما قبل الجامعي	٦.٥ مليار دولار	٣٤ مليار دولار	٨٠ مليار دولار
٨	متوسط نصيب الفرد من الدخل سنويًّا	$ ٣٠٠٠	$ ١٠٠٠٠	$ ٢٥٠٠٠
٩	ميزانية الإنفاق على الرعاية الصحية	٢.٩ مليار دولار	١٤ مليار دولار	٣٥ مليار دولار
١٠	حجم الصادرات	٢٥ مليار دولار	١١٤ مليار دولار	٥٠٠ مليار دولار
١١	ترتيب الاقتصاد الزراعى عالميًّا	١١	٨	٥

صورة لأحد الدبابات مساء الانقلاب الذي حاول تنفيذه الجيش التركي يوليو ٢٠١٦

أهم إنجازات أردوغان خلافًا لما ذكرناه سابقًا أنه أبرز الوجه الحقيقي الليبرالي للإسلام، بغض النظر عن المعتقدات السياسية التي قد تكون منطلقا لتقييم التجربة التركية، فالحقيقة إنها تجربة جديرة بالاحترام، أيا كان تأييدك عزيزي القارئ للديكتاتورية الملكية، أو الديكتاتورية العسكرية، أو الليبرالية العلمانية، أو الاسلام السياسي، أو غيره من الاتجاهات السياسية، فعلينا أن ننتبه أن هناك بتركيا قصة نجاح، أعتقد أنها تحتاج إلى دراسات وتحليل لما تحتويه

من دروس وعبر، ففي تركيا أنت حر فيما تفعله بشرط أن لا يؤذي الآخرين، في تركيا يمكن أن ترى بالجامعات الثياب الإسلامية بجوار الثياب الغربية المتحررة. قبل «أردوغان» كانت الحكومات التي تسمي نفسها ليبرالية علمانية تمنع الحجاب! أنت حر في تركيا: في اعتقادك، وملبسك، ومأكلك، ومشربك، وطريقة حياتك.

تركيا «أردوغان» أكثر ليبرالية من تركيا التي قبله، في تركيا ممارسة حقوقك السياسية ليس جريمة، كما يحدث في بلاد عربية كثيرة حيث يمثل الانضمام إلى أحد الأحزاب الرسمية عملًا مهددًا للأمن القومى، يقتضي فتح ملف لك بالأجهزة الأمنية، ومراقبتك والتجسس على هواتفك، وفي بعض الأحيان اعتقالك إذا ما اتضح رجاحة عقلك وقوة بيانك وثقافتك، الفرق بين تركيا «أردوغان» وتركيا التي قبله: أن تركيا «أردوغان» دولة مسلمة ليبرالية أخلاقية، وبينما الغرب يستمد أخلاقه من كتابات مثقفيه وأدبائه، بينما تركيا الدولة تستمد أخلاقها وقيمها من تعاليم الدين الإسلامي العظيم.

إن اليوم في تركيا حكومة وطنية، تدعو لمكارم الأخلاق والقيم العليا، وتروِّج لها وتمنع الترويج لكل ما يدمر أخلاق شعبها وقيمه ويضر أمنها القومي، وأهم أسس الدول القوية «الأخلاق».

في تركيا قبل «أردوغان» كان تحديد النسل سياسة تدعمها الدولة، أما اليوم وفي ظل حكومة حزب العدالة والتنمية فزيادة النسل سياسة تدعمها الدولة؛ لأنها تدرك عظمة زيادة النسل، وأثره في توليد المواهب العقلية، ودعم الطلب المحلي، وزيادة النمو الاقتصادي واتساع الأسواق[1].

في تركيا دعارة، نعم، ولكنها لا تلقى دعم وتأييد الحكم أو وسائل الإعلام الرسمية، بل يحاربها بما يبثه من أخلاق وقيم وتعاليم دينية بمناهج التعليم منذ مرحلة رياض الأطفال.

نعم في تركيا خمور، ولكن لا تشجعها الحكومة بل تمول برامج للإقلاع عن إدمانها، والتوعية ضد مشكلاتها الصحية والنفسية والاقتصادية.

---

(١) إيران أيضًا تشجع على زيادة النسل ورصدت ميزانيات ضخمة من أجل تشجيع الأسر الإيرانية على إنجاب الأطفال مستهدفة الوصول بعدد السكان إلى ١٥٠ مليو نسمة في عام ٢٠٣٠ أو قبله.

نعم في تركيا ملحدين، ولكن هناك أيضًا متدينين.

في تركيا شواذ، ولكن الحكم لا يحتفي بهم، ولا يبارك شذوذهم، ولا يوليهم المناصب العليا بالدولة، ولا يحتفي بهم إعلاميًّا.

الحكم في تركيا يؤسس دولة عظمى، أساسها مكارم الأخلاق، وأعمدتها الحرية، وتلك رسالة الإسلام وتلك تعاليم السماء.

في أوروبا وأمريكا والديموقراطيات الغربية يتحدث المفكرون وعلماء السياسة والاجتماع والأدباء عن بوادر ومؤشرات انهيار الحضارة الغربية بقيمها التي تطرفت في اتجاه الحريات غير المحسوبة (انظر كتاب الفيلسوف الألماني «اوزوالد شبنجلر» تدهور الحضارة الغربية)، في الدول الغربية حين نقرأ التقارير عن حجم الجرائم التي تحدث أيام الآحاد؛ نتيجة شرب الخمور، فتحمد الله وتشكره كثيرًا أن تلك الأمراض الاجتماعية ليست في بلادنا، حين نتكلم عن الخسائر الاقتصادية والصحية والاجتماعية التي يدفعها المجتمع الغربي؛ نتيجة شيوع سلوكيات، الاجهاض إدمان الخمور، والعلاقات خارج منظومة الأسرة، وقيم الشذوذ، وحالات الانتحار، والاغتصاب، وزنا المحارم نتيجة غياب الإيمان والدين، سوف تكتشف حقائق صادمة، وحينها ستقول: الحمد لله على نعمة الإسلام!، سوف تتفاجأ عزيزي القارئ بأن تلك التقارير لا تُنشر في أي وسيلة من وسائل الإعلام؛ بسبب أن هناك مئات المليارات من الدولارات تتحرك في صناعة الدعارة، والخمور والمخدرات، وأدوية العلاج من الأمراض الجنسية، والاكتئاب، والتي تنتشر بين مئات الملايين من البشر.

في مجتمعاتنا الشرقية الإسلامية يجب أن تشكر الله على أن غالب أبنائنا أولاد حلال من علاقات شرعية بينما في المجتمعات غير المسلمة ٥٠% أو أكثر من الأولاد نتيجة زنا أيْ علاقات غير شرعية، ناهيك عن حالات الاجهاض التي تتم سنويا، في أمريكا فقط وخلال الفترة من عام ١٩٧٣ وحتى عام ٢٠١٢ أجريت ٥٥ مليون عملية إجهاض، في أمريكا فقط هناك مليون حالة حمل بدون زواج لمراهقات تحدث سنويا.

هناك قوى وجماعات بالعالم يهمها شيوع القيم والعادات الفاسدة والأخلاق المتدنية وشيوع الرذيلة؛ استعدادًا للحظة يمكن فيها السيطرة على

مليارات من قطعان الدهماء، والإمعات، والعامة الجاهلين، والمرضى النفسيين، والبدنيين، والشواذ، والذين انهكهم اتباع الشهوات بلا انضباط أو اخلاق. في تلك اللحظة سيكون العالم قسمين: قسم: قوي اقتصاديًا وعسكريًا واجتماعيًا، والآخر: تنخر فيه كل الأمراض الصحية والاجتماعية والأخلاقية، من أجل هذا كتب الكثيرون من أدباء ومفكري الحضارة الغربية متوقعًين انهيارها وسقوطها، وبعث الحضارة الإسلامية من جديد[١]، قوة الحضارة الإسلامية أنها قائمة على ثلاثة أسس، **الأساس الأول**: ثراء القيم والأخلاق والمبادئ والأفكار الخلاقة، وتلك موجودة. **الأساس الثاني**: وفرة الموارد الاقتصادية والبشرية وتلك موجودة أيضًا. **الأساس الثالث**: الإدارة العليا التي تحسن توظيف تلك الموارد لخدمة القيم والأخلاق الواردة بالأساس الأول. وهذا ما تفتقده الأمم الإسلامية اليوم وبالأمس القريب، وعلى موعد معه بالمستقبل لمن هو أهل للإدارة والقيادة.

الخطة التركية هدف ٢٠٢٣-٢٠٥٣-٢٠٧١

في أغسطس عام ٢٠١٤ فاجأ «أردوغان» الأتراك والعالم بخطته التي سماها هدف ٢٠٥٣-٢٠٧١، كانت تلك الخطة جزءًا من برنامجه لرئاسة تركيا، لماذا اختار أردوغان عام ٢٠٥٣ ليكون محور خطته؟

في هذا العام يمر ٦٠٠ عام على فتح إسطنبول (القسطنطينية سابقًا)، يوم فتحت إسطنبول حلم أجداد «أردوغان» بأن تكون تلك المدينة قلب العالم ومحوره ومركز قيادته، استلهم «أردوغان» حلم أجداده وأعلن أن بهذا التاريخ ستقوم الولايات المتحدة التركية والتي تضم دول البلقان عشر دول[٢]، تلك الدول إجمالي مساحتها ٦٠٠ ألف كم مربعًا، وعدد سكانها حسب إحصاء ٢٠١٤ حوالي ٦٠ مليون نسمة، بالإضافة إلى أذربيجان، وجورجيا، وكردستان، العراق، وسوريا، وفلسطين، وقبرص الشمالية، وتونس، وليبيا. لم يتطرق أردوغان إلى دول كالسعودية، ومصر، والإمارات، ولكن وبذكاء يدركه كل عاقل أن تلك

(١) انظر كتاب كولن ولسون سقوط الحضارة ورواية جورج أورويل المسماة ١٩٨٤.

(٢) (ألبانيا - البوسنة والهرسك - بلغاريا - كرواتيا - الجبل الأسود - كوسوفو - مقدونيا -رومانيا - صربيا - سلوفينيا).

الدول في آخر المطاف إن استمرت بهذا الضعف والخلل الاستراتيجي فلن تملك إلا أن تنضم إلى تلك الدولة أو أن تدور في فلكها. ببساطة «أردوغان» يحلم بإعادة مجد الإمبراطورية العثمانية، ولكن في شكل عصري جديد، يحلم بإضافة عشرات الملايين من الكيلومترات إلى دولته يحلم بمئات المليارات من الثروة، وملايين الكيلو مترات المربعة من الأراضي تضاف إلى الموارد التركية، يحلم بضم أسواق تضم مئات الملايين من البشر تضمن تصريف المنتجات التركية وضمان معدلات نمو لا نهائية، يحلم بنموذج يشابه الاتحاد الأوروبي، تكون تركيا محوره ومركزه، كما هي ألمانيا محور ومركز الاتحاد الأوروبي.

لا ألومه على حلمه، ولكن أحسد تركيا عليه، كم كنا في بلادنا أحوج ما نكون إلى أردوغان المصرى، الذي يحلم بإعادة حدود دولتنا التي كانت دومًا عليها، كم كنا أحوج ما نكون لرأس الدولة الذي يحلم ونحلم معه بمصر العظمى، التي كانت عام ١٨٣٩ وهددت تركيا في عقر دارها.

أخيرًا، وبعد استعراض أهم عناصر القوة الشاملة للدولة التركية نستطيع أن نخلص إلى ما يلي:-

١- الدولة التركية اليوم ليست دولة رخوة أو ضعيفة، بل دولة لديها نظام سياسي رئاسي ديموقراطي مستقر، يضمن تداول السلطة، وفصلًا كاملًا للسلطات تحظى فيه المؤسسة العسكرية والجهات الأمنية بالاحترام دون تدخل في الأمور السياسية، مع التركيز في الفترة الأخيرة على تقوية الجيش وتحديثه، وتفرغ قيادته لبرامج التطوير المعقدة، وأيضًا إعادة هيكلة الجهات الأمنية بما فيها الداخلية والمخابرات وهيئات محاربة الفساد، وتحديث القوانين التي تحكمها، وإمدادها بأحدث الأجهزة والمعدات والإمكانيات الفنية. كما أنها دولة ذات بنية اجتماعية جيدة وقوة ثقافية وعلمية ممتازة، ولديها برامج رائعة لمحاربة الفقر والضمان الاجتماعي والصحي، ودعم الشباب، والبنية التعليمية، والأبحاث العلمية، حركة التطهير الواسعة التي يديرها أردوغان وحزبه ستزيد من قدرة الدولة على مواجهة أعدائها الخارجيين وجماعات المصالح الداخلية الفاسدين.

٢- الدولة التركية لديها اقتصاد قوي، وحكومة ذات قدرات سياسية وعلمية متميزة، أثبتت كفاءتها ورؤيتها السديدة، فكلما حاول الغرب محاصرة تركيا وإيران وكبح جماح تقدمهم كان هذا في مصلحة البلدين؛ حيث تخطط البلدين لزيادة حجم التبادل التجاري بينهما إلى ٣٠ مليار دولار سنويًا، وهو الأمر الجيد وفي صالح البلدين المسلمين الكبيرين، أيضًا العراق تمثل سوقًا آخر مهمًا لتسويق منتجات المصانع التركية والحفاظ على معدلات النمو المطلوبة لتحقيق خطط «أردوغان» ٢٠٢٣ و٢٠٥٣.

٣- الدولة التركية لديها أهداف قومية واضحة، ترتكز على موارد اقتصادية وبشرية وعلاقات سياسية جيدة تجعل من السهل بلوغ تلك الأهداف.

٤- الدولة التركية تتمتع اليوم بأفضلية اقتصادية وسياسة وعسكرية وعلمية عن باقي دول منطقة الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل إذا ما أخذنا حجم الاقتصاد الكلي وتنوعه ومتانة أنظمة الدولة ومؤسساتها، وأيضا القدرات النووية الاستراتيجية تحت إمرة جيشها لتأكد لنا هذا بوضوح شديد ليس فيه لبس.

إن مصادر التهديد التي تهدد الأمة التركية وتحد من طموحها ما يلى:-

١- بقايا الدولة العميقة، وما تمثله من إرث تاريخي لأصحاب المصالح، والتي تحاول إقصاء الحزب الحاكم واستعادة مناطق نفوذها وسيطرتها.

٢- الحرب السورية، وما تمثله من تهديد بمواجهات مسلحة مع حكومة دمشق أو تنظيم الدولة وميلشيات حماية الشعب الكردي بسوريا.

٣- تدهور العلاقات مع كل من روسيا وإيران، والتي قد تتطور إلى مواجهات مسلحة في مناطق التماس بسوريا والعراق.

٤- التباطؤ الاقتصادي العالمي، وحدوث أزمة ديون أوروبية أخرى.

٥- انزلاق العالم نحو حرب عالمية ثالثة، بالتأكيد ستكون تركيا جزءًا رئيسًا فيها؛ بحكم عضويتها في حلف شمال الأطلنطى، وتحكمها في طرق التجارة والممرات البحرية الروسية.

٦- تسخين الأوضاع في المناطق الكردية، وإشعال الحرب من جديد بين حكومة أنقرة وحزب العمال الكردستاني.

٧- تجدد الصراع مع اليونان بشأن القضية القبرصية وانزلاق تركيا في حرب إقليمية حقيقية.

٨- استمرار حالة الفتور مع إسرائيل ليس في صالح الدولة التركية؛ لما يمثله هذا من فقد للتعاون الاستخباراتي المهم مع إسرائيل فيما يخص المنظمات الإسلامية المتطرفة في جميع أنحاء العالم، وأيضًا يضع الحكومة الحالية تحت ضغط إعلامي من قبل المؤسسات الإعلامية التابعة للدولة اليهودية أو الماسونية العالمية، كما أن حالة الفتور الحالية ليست في صالح عملية نقل التكنولوجيا المتطورة التي تتبناها الحكومة التركية، والتي تعد إسرائيل أحد مصادرها، خاصة في مجال تكنولوجيا الفضاء والطاقة النووية، وصناعة الأدوية وأبحاث الهندسة الوراثية، والكيمياء، وصناعة البرمجيات، والإلكترونيات، والأسلحة، والعلوم الإنسانية، بالإضافة إلى تأثر التدفقات الاستثمارية الأجنبية المهمة لضمان نمو مناسب للاقتصاد التركي، كما أن لإسرائيل علاقات متميزة مع القيادات الكردية في سوريا والعراق، فتور العلاقات يضع تلك العلاقات خارج التفاهمات الضرورية والمهمة لضمان عدم تجاوز علاقات إسرائيل بالكرد آفاق أوسع قد تهدد الأمن القومي من منظور تركي.